الدكتور جوزف طربيه

رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية
ورئيس مجموعة الإعتماد اللبناني:

★ القطاع المصرفي اللبناني في موقع ملائم جداً لتطبيق معايير بازل-2
★ الإستقرار السياسي عامل محفّز لتنشيط الإقتصاد وتأمين المناخ الملائم للنمو
★ الإتحاد يركّز على تشجيع وتحرير الإستثمار بين الدول العربية

يستمر بالاستعداد للتفاعل الايجابي مع تطورات الصناعة المصرفية الدولية من خلال إعادة رسملة الأرباح، ومن خلال توسيع قاعدة المساهمين ووضع أنظمة رقابة داخلية مناسبة وذلك بموازاة الالتزام بسائر المعايير والقواعد المعتمدة أو المرتقبة للصناعة المصرفية الدولية، والتي يعمل على نشرها بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومجموعة غافي وغيرها من الجهات المعنية بالإستقرار المالي الدولي، إضافة إلى تطبيق القواعد الدولية للمحاسبة والتدقيق وتطوير العمل الإداري والحاسبي باتجاه تحسين الشفافية وترشيد الإدارة. وكل ذلك يساهم بشكل حاسم في إكساب المصارف المزيد من مواطن القوة لمواجهة المنافسة الوافدة.

ونسعى في اتحاد المصارف العربية، الذي أتشرف برئاسته، من ضمن استراتيجياته ومهامه الأساسية إلى معاونة القطاع المصرفي العربي وامتلاك ما يلزم من خبرات وكفاءات للتعامل مع التطورات التي تحصل في سوق العمل سواء منه الكلية والشاملة أو تلك الخاصة بالعمليات المصرفية والمالية. وعلى هذا الأساس، فإن المعايير والمواصفات العالمية وبالأخص مقررات وتوجهات بازل-2، هي حالياً موضع اهتمام خاص ومتابعة حثيثة من قبل الاتحاد لدعم جهود المصارف ذاتها وجهود البنوك المركزية الهادفة إلى مواكبة هذا الاستحقاق بمهنية واحتراف.

□ كيف ترون إلى مستقبل الصيرفة الإسلامية؟

في إعتقادنا أن نمو وتقدم الصيرفة الإسلامية ينسجم تماماً مع زيادة الطلب على هذا النوع من الخدمات المصرفية، ويشكل عامل جذب إضافياً للرساميل والاستثمارات التي يستوعبها القطاع المصرفي والمالي ويعيد ضخها في قنواته التمويلية للاقتصادات الوطنية، كما ينسجم مع التوجهات الاستراتيجية للقطاع المصرفي العربي لتعزيز حضوره في أسواقه في المدى الإقليمي والدولي سواء منه المباشر عبر الوحدات التابعة والفروع والمكاتب التمثيلية أو في الاستثمار عبر الأوراق المالية والمساهمات التمويلية في ضوء القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

والمصرف الإسلامي بحسب تعريفه قانونياً وموضوعياً هو مصرف ذات طبيعة خاصة يخضع لأنظمة وأحكام تنسجم مع طبيعته في تأسيسه وفي إدارة موارده وتوظيفاته، كذلك في خدماته ومنتجاته. أما نافذة الصيرفة الإسلامية لدى المصارف العادية، فهي منتج خاص يلتزم موجبات خاصة لكنه لا يطغى على سائر أعمال البنك.

وعلى هذا، فقد قيمنا بكثير من الإيجابية إنضمام لبنان إلى نادي الدول العربية والأجنبية التي تسمح قوانينها بالعمليات المصرفية والمالية الإسلامية، كونه يندرج ضمن منهجية التطوير المستمر والشامل لمنظومة القوانين والتشريعات التي شكلت على الدوام ميزة خاصة ذات قيمة تفاضلية للنظام الاقتصادي اللبناني، وبالأخص في المجال المصرفي، مما أسهم بتحويل بيروت تاريخياً إلى مركز مالي متقدم في المنطقة، كما أن لبنان بمزاياه الطبيعية والاستثمارية في مجالات اقتصادية متعددة، يمكن أن يتقدم إلى مواقع أفضل على لائحة الدول الإقليمية المختارة القادرة على اجتذاب الاستثمارات وإدارتها في تمويل المشاريع الخاصة والعامة في لبنان ودول المنطقة. ولا بد أن يخضع اجتذاب الاستثمارات ذات الطابع الإسلامي ضمن استهدافاته.

وكما هو معلوم، فقد حقق لبنان بقطاعه المصرفي والمالي حضوراً قوياً في الأسواق المالية الدولية خلال السنوات الماضية، واكتسب خبرات مميزة في عمليات أسواق الرساميل وباتت مؤسساته مؤهلة للعب دور وساطة مالية بمواصفات عالمية لصالح الحكومات والمؤسسات في المنطقة. وسيكتسب هذا الدور دون شك قيمة مضافة كبيرة، من خلال الشراكات أو التحالفات مع المؤسسات الإقليمية الخارجية التي تتمتع بإمكانات تمويلية كبيرة، وفي مقدمها قطاع المصارف الإسلامية الذي بات يدير موجودات تزيد على 250 مليار دولار أميركي.

وعموماً، فإن ما ينطبق على لبنان ينطبق بصورة مماثلة على سائر دول المنطقة التي تسعى إلى تطوير هيكلياتها المصرفية والمالية وتلبية تنامي الطلب على الصيرفة الإسلامية، واستثمار أدواتها وقنواتها في تمويل حاجات التنمية والنمو الاقتصادي، خصوصاً وأن معظم المشاريع الإنشائية والإعمارية والتنموية تستجيب لشروط ومواصفات التمويل وفق الصيغ الإسلامية. □

لهويتنا، ونتحرك في إطارها لتحقيق استراتيجية التوسّع في حقول الخدمات المصرفية والمالية كافة وبالاستناد إلى عوامل اساسية عدة مؤكدة أهمها:

1- امتلاك الاعتماد اللبناني لواحدة من اكبر الشبكات المصرفية التي تضم 56 فرعاً تنتشر في مختلف المناطق اللبنانية، إضافة إلى فرع في قبرص ومكتب تمثيل في كندا.

2- عراقة وخبرة الاعتماد اللبناني في إطلاق وتقديم المنتجات والخدمات المصرفية المتنوعة.

3- ريادة الاعتماد اللبناني في استخدام واستخدام التكنولوجيا الحديثة والتعامل المبكر مع الصيرفة الإلكترونية في أعماله الداخلية وفي إصدار بطاقات الإئتمان وبطاقات الدفع الإلكترونية.

4- وجود فريق عمل يتمتع بخبرات كبيرة ومتعددة في مجمل العمليات المصرفية والمالية وعلاقات ذات تأثير وفعالية في أوساط رجال الأعمال والمال والمستثمرين والمؤسسات والشركات.

5- الاعتماد على نظام متكامل لإدارة المعلومات يشمل كل شبكة فروعه ويوفر للإدارة العليا والمحللين والمديرين المعلومات عن الزبائن، ويخلق هذا النظام قاعدة عامة للمعلومات تشمل جميع الوظائف الرئيسية والحاسية على صعيد الفرع وعلى صعيد البنك ككل.

وفي السياق ذاته، فقد كنا أول المبادرين في إطلاق الصيرفة الإسلامية من خلال تأسيس البنك الإسلامي اللبناني في العام الماضي، مما يكرّس تنوع خيارات مجموعة الاعتماد اللبناني لتحاكي مختلف احتياجات التمويل وإدارة الأموال لمختلف الشرائح الاجتماعية، عبر شبكة فروع تغطي غالبية الأراضي اللبنانية وعبر تواجد خارجي مباشر في عدة أسواق مدعوم بشبكة علاقات وتحالفات مع مؤسسات مالية واقتصادية مرموقة في المنطقة وخارجها.

وجاء انطلاق البنك الإسلامي اللبناني منسجماً مع هوية الصيرفة الشاملة لدى الاعتماد اللبناني، التي ترتكز على رؤية متطورة ربطت مبكراً بين التوسعات الأفقية والعامودية للبنك وبين الإستثمار السخي في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة. كما وأرست توازناً إيجابياً بين الخدمات التقليدية وخدمات المؤسسات والشركات (Corporate) وبين الإنفتاح الواسع على حقول الخدمات المصرفية بالتجزئة (Retail) والخدمات المصرفية الإلكترونية (E-Banking).

□ هل من سياسة متقدمة لدى اتحاد المصارف العربية للسنوات العشر المقبلة كي توازي خدماته الخدمات المصرفية العالمية في الدول المتقدمة؟

يسهم إتحاد مصارف العربية بتوفير الدعم التقني والتدريبي للقطاعات المصرفية والمالية العربية في مجال تطوير بنيانها الداخلي على كافة الصعد، من أجل تحمّل مسؤولياتها في إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي، وتطوير الأسواق المالية، ودعم جهود الخصخصة، وتشجيع عودة الرساميل العربية التي تربو على الألف مليار دولار أي ما يقارب ضعف الدخل القومي العربي، لكي تلعب دوراً أساسياً في النهضة الاقتصادية في المنطقة.

وفي اعتقادنا، فإن دور الاتحاد يتركّز في المرحلة الحالية والمقبلة على أهمية تشجيع وتحرير الاستثمار بين الدول العربية، في موازاة تشجيع وتحرير التجارة الذي يسير على الخطى المتوخاة، وعلى النحو الذي يكفل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو يرتكز على عدد من العناصر الحورية في هذه المرحلة أهمها:

أولاً: إيجاد شراكة إستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، فالقطاع العام يجب أن يتمثل دوره في تأمين الإطار الضروري لإيجاد بيئة إستثمارية جذابة ومحفزة، والقطاع الخاص يجب أن يعمل كشريك للقطاع العام في زيادة الاستثمار في الاقتصاديات الوطنية والاقتصاد القومي.

ثانياً: تطوير القطاع المالي من خلال تشجيع قيام شركات قابضة تقدم خدمات مالية متنوعة تفيد أسواق المال والاستثمار والاقتصادات العربية عموماً، مع الإشارة إلى أن هذه الشركات تمتلك إمكانات وقدرات تنافسية مهمة تجاه الشركات الأجنبية الماثلة في ظل الانفتاح المالي والاقتصادي الدولي.

ثالثاً: التركيز على ترسيخ مقومات الحكم السليم في الاقتصادات والشركات العربية العاملة في مختلف المجالات، وإعتبار هذا الأمر من الأولويات التي علينا التنبه إليها والاستفادة من التجارب الدولية في هذا السياق، الأمر الذي يعزز ثقة المجتمع الدولي والعربي بالإستثمار في إقتصادات منطقتنا وأسواقها المالية ومشاريعها الاستثمارية.

رابعاً: ضرورة تقوية الربط بين الأسواق المالية العربية بموازاة الربط التجاري القائم حالياً، بغية الوصول إلى سوق مالية عربية موحدة تدعم قيام السوق العربية المشتركة، مع ما يحمله ذلك من ابعاد إستثمارية حيوية في الاقتصادات الوطنية.

□ هل يشكل توسع المصارف الأجنبية في المنطقة عبئاً على القطاع المصرفي العربي؟

في الواقع، لا يمثل توسع المصارف الأجنبية في المنطقة تحدياً جديداً أمام المصارف الوطنية، فالوجود المصرفي الخارجي يمكن إلى عدة عقود خلت، وهو يتطور توسعاً أو إنكفاءً تبعاً لظروف العمل ومناخ الإستثمار في كل بلد على حدة، وتبعاً لمقتضيات إدارة المخاطر التي تحددها إدارات هذه المصارف في بلدانها الأصلية.

ومن المفهوم، وفق القواعد الاقتصادية العامة، أن يتم تصنيف التوسع المصرفي الأجنبي في أي بلد في خانة الثقة والايجابية وتوفر المناخ الاستثماري الملائم. كما يتم تصنيفه حكماً في خانة التحرر والانفتاح والانخراط الفعلي في العولمة. وكل ذلك من الإشارات المهمة لوجود اقتصاد قوي يمتلك الفرص الانتاجية ومقومات النمو المستدام. لكن ذلك لا يعني أنها من الشروط اللازمة للنمو باعتبار أن عوامل أخرى من بينها التصنيف السيادي وتطور القطاعات المصرفية المحلية يدفعان أحياناً بإتجاه إنكفاء بعض المصارف الأجنبية عن دخول بعض الأسواق.

وعموماً، فإن القطاعات المصرفية العربية وبالأخص المتقدمة منها تملك الكثير من المزايا لمواجهة المنافسة القادمة إليها نتيجة الانفتاح الاقتصادي، بما تملك من شبكات للفروع المصرفية، ولديها الموارد البشرية. كما أن معظم مصارفنا مستهلك نهم للتكنولوجيا، إن المنافسة ستشكل ولا شك عاملاً ضاغطاً على الربحية بسبب تأثيرها على هوامش الأرباح، لكنها تشكل أيضاً حافزاً جوهرياً لتحسين الأداء، مما ينعكس إيجاباً على القطاع المصرفي المحلي في أي بلد.

وبالفعل، فإن القطاع المصرفي العربي

فاطرة النمو المستدام له.

ويمكن من خلال التجربة اللبنانية في هذا المجال، إجراء مقاربة أكثر موضوعية وواقعية للنتائج المحصلة. فقد يمثل الدمج أحد الخيارات الاستراتيجية للقطاع المصرفي اللبناني في إطار إعادة هيكلة بنيته وتعزيز قدراته ومزاياه التنافسية لحيازة الحصة الأكبر من السوق المحلية وتعزيز دور بيروت كمركز مالي في المنطقة. كذلك الأمر بالنسبة للانتشار والتواجد خارج لبنان وتولي دور متقدم في القطاع المصرفي العربي وفي الأسواق الإقليمية.

وجاء إعتماد هذا الخيار خلال السنوات الماضية ولا يزال، كواحد من الحلول الأساسية الناجعة لتجميع الوحدات المصرفية التي إزداد عددها بما لا يتلاءم مع قدرة السوق المحلية وقدراتها الاستيعابية ولا تؤهلها بالتالي لمواجهة تحديات التوسع والنمو واستخدام التقنيات الحديثة ذات الكلفة العالية. وقد واكبت السلطات التنفيذية والتشريعية والنقدية هذا الخيار، فأصدرت في العام 1994 قانون تسهيل اندماج المصارف، ثم مددت مفاعيله تباعاً، فشكّل مع متطلبات الأسواق واحتياجات الرسملة وضخ الأموال الإضافية للتحديث ومواكبة التكنولوجيا المصرفية، عوامل حاسمة ومحفزة لإتمام أكثر من 26 عملية دمج وتملك خلال الفترة الماضية، فيما تكفلت المصارف القوية والناشطة بحيازة الوحدات المصرفية الأجنبية التي اختارت خروجها من لبنان لأسباب تتعلق باستراتيجياتها الخاصة التي فرضت عليها الإنسحاب من معظم الأسواق الناشئة.

وقد أسهمت عمليات الدمج وتنامي قوة وقدرات القطاع المصرفي اللبناني في اندفاع القطاع إلى الأسواق الخارجية بحثاً عن منافذ جديدة للعمل والاستثمار، مما يشكّل أحد الخيارات الاستراتيجية المتبعة لتعزيز التواجد الخارجي السابق وتحقيق اختراقات نوعية وأكثر شمولاً للأسواق الدولية، والتعامل بمهنية واحتراف مع الفرص المعروضة أو الموجودة في الأسواق الخارجية.

□ المنتجات المصرفية الجديدة من التحديات الأساسية التي تواجه المصارف العربية، ما هي الإستراتيجيات المتبعة، وكيف تقوّمون تجربة مجموعة بنك الإعتماد اللبناني في هذا المجال؟

يقع ابتكار وتطوير الخدمات والمنتجات في صلب التحديات التي تواجه المصارف وتنمية ما تقوم به من مهام وأعمال، ولكل مصرف خياراته الخاصة في التقدم والنمو لكن معظم الاستراتيجيات تتلاقى في إلتزام المعايير الدولية للصناعة المصرفية وسياقة الخطط من ضمن هذا الإلتزام. وعموماً فإن معظم المصارف العربية تسعى لإرساء توجه استراتيجي نحو الصيرفة الشاملة التي تتكامل فيها الخدمات المصرفية التجارية والتقليدية ومؤخراً الإسلامية، مع حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية بالتجزئة Retail Banking إلى جانب الخدمات المالية والاستثمارية وتمويل التجارة مع التوسع الدائم في مجال الخدمات الموازية Para Banking التي تدخل في نطاقها خدمات التأمين والوساطة والتعليم وسواها.

ومن المهم التأكيد في هذا المجال، بأن انخراط المصرف في الصيرفة الإلكترونية، يشكّل النموذج – المثال لطبيعة الخيارات التي يسلكها البنك في مجال تطوير بنيته وبيئة أعماله، وهذا ما عملنا على تنفيذه مبكراً في مجموعتنا المصرفية. فقد كنا من أول المؤسسات المصرفية اللبنانية التي استقدمت واستحدثت التكنولوجيا المتطورة في أعمالها الداخلية والحاسبية، ومن ثم ابتكار وتعميم الخدمات الحديثة التي تعتمد أساساً التقنيات والاتصالات ليصبح البنك بذلك مرجعاً أساسياً في مجال تعميم وتنفيذ الصيرفة الإلكترونية التي شهدت لاحقاً إنتشاراً واسعاً في قطاعات الأعمال والاستهلاك في لبنان.

ومن المؤكد أن الصيرفة الشاملة هي العنوان اللائم الذي يجب أن تتحرك تحته انشطة المصارف وأعمالها كافة. وليتم في إطارها تطوير الاستراتيجيات والخطط التي تشمل:

– إجراء المزيد من التوسع الأفقي والعامودي في مجال الصيرفة بالتجزئة.

– تنويع الخدمات الإلكترونية، وضم خدمات جديدة إلى رحابها.

– تعزيز قاعدة الشركات التابعة وتنشيط أعمالها وخدماتها، وتوسيع نطاقها ليشمل خدمات جديدة.

– توسيع قاعدة العملاء عن طريق طرح خدمات ومنتجات جديدة تتناسب مع الشرائح الاجتماعية، ومن ضمنها الخدمات ذات الطابع التربوي والتعليمي والاجتماعي.

أما بالنسبة لمجموعتنا المصرفية، فإن الصيرفة الشاملة باتت الرادف الأنسب

فرص كثيرة في السابق.

□ إنطلاقاً من موقعكم كرئيس لمجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، ورئيس سابق لجمعية مصارف لبنان، كيف تقوّمون أداء المصارف العربية في العام 2005؟

يمكن التأكيد من خلال النتائج المعلنة حتى الآن وبينها البيانات العائدة للمصارف التي تدرج أسهمها وأوراقها المالية (إيصالات إيداع عمومية – سندات دين مرؤوسة – سندات يوروبندز وغيرها) في البورصات والأسواق المحلية والخارجية، أن "النمو القوي" سيكون العنوان المناسب لمجمل مؤشرات المصارف العربية في العام 2005. وبشكل خاص في الدول النفطية، وذلك بفعل الارتفاعات القياسية التي حققتها ولا تزال، أسعار النفط ومشتقاته.

ويمكن القول إن آثار الفورة المالية ونمو عائدات النفط امتدت بصورة أو بأخرى إلى معظم الأسواق الإقليمية فساهمت في زيادة النمو المحقق وفي تنشيط الأسواق المالية وارتفاع اسعار الأسهم المدرجة في معظم البورصات العربية، وبينها أسهم المصارف التي ارتفعت قيمتها السوقية بشكل صريح بعد فترة من الركود. وهذا ما شهدنا جانباً منه في الأسابيع الأخيرة من العام الماضي ومطلع العام الجاري في بورصة بيروت.

وفي اعتقادنا، فإن النمو على جانبي الرسملة والربحية الذي فاق سائر مؤشرات النمو في ميزانيات أغلب المصارف العربية، يشكّل دافعاً مهماً لتطوير بنية أعمال وخدمات المصارف، كما سيدعم الخطط التوسعية داخل الأسواق المحلية ويخدم تطلعات الانتشار خارج الحدود. وهذا ما سيؤمن بالتالي، اسباباً موضوعية لتعزيز خط النمو المستدام وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية والتطوير الشامل لهيكليات الوحدات المصرفية وفق المعايير والمواصفات الدولية.

ومن الرجّح أن موجودات المصارف العربية تجاوزت الألف مليار دولار بحصيلة النمو المحقق في العام 2005. وسجلت المصارف تقدماً جديداً في تعبئة المدخرات الوطنية وفي تنويع أدواتها وقنواتها على جوانب الإدخار والتمويل وإدارة الأصول. كما تولى العديد من المصارف الرائدة عمليات كبرى لصالح مؤسسات في القطاعين العام والخاص من بينها عمليات، كانت حتى وقت ليس ببعيد، حكراً على المؤسسات الدولية الكبرى كإدارة وتسويق إصدارات دولية وإدارة عمليات اكتتاب على أسهم شركات ضخمة وعملاقة وإدراج أسهمها في أسواق المال. وهذا ما يعكس تنامي المهنية والاحتراف لدى القيادات والكوادر المصرفية العربية، وقدرة المؤسسات على اكتساب وسائل العمل الأكثر تقدماً في الصناعة المصرفية الدولية.

وينبغي ملاحظة أن القطاعات المصرفية العربية ليست على مستوى واحد، لا في الحجم ولا في البيئة ولا في الدور، وخصوصاً الذي يمتد من الهامشي إلى الريادي ولكل قطاع خصوصياته المرتبطة بالنظام الاقتصادي السائد، والوسائل المتاحة والمساندة لتقدمه، لجهة المؤشرات العامة والخاصة ووفرة الموارد المالية. كذلك تباين مستويات المصارف داخل القطاع ذاته في كل بلد، لكن المهم أن الكل يتطور ويساهم بنسبة ما في تقدم القطاع المصرفي العربي ككل. وهنا موضع اهتمامنا ومتابعتنا الدائمة من خلال اتحاد المصارف العربية، حيث نسعى إلى معاونة كل القطاعات على تحسين أداءها، وإلى دعم تعزيز سياسات التحرّر والانفتاح كسبيل أساسي لفتح الطريق أمام نهوض القطاعات المصرفية وتعزيز دورها في النمو والتنمية.

ويقع في هذا الإطار أيضاً، التقدّم العام الذي تحققه المصارف العربية في إنجاز الخطوات التحضيرية المطلوبة للإلتزام بإتفاقية بازل الجديدة عبر مشاركة الأطراف المعنية من سلطات نقدية ورقابية ومالية واقتصادية ومصارف ومؤسسات لكل منها دور فاعل في إنجاح هذه المهمة، نظراً لما ستلحقه المتطلبات الجديدة لإتفاقية بازل من التزامات ومتغيرات قد تعيد النظر بالعمل المصرفي برمته وتلقي بظلالها على كافة القطاعات التي تجيد التعامل والتكيف مع متطلبات السوق في الوقت ذاته ومحاذيره، حيث إنه من المقومات الأساسية للمهنة إدارة التعامل مع المخاطر بغض النظر عن خلفياتها وأسبابها ونشوئها نتيجة عوامل داخلية أو خارجية. كما واصلنا كإتحاد وكمصارف سعينا إلى معايير مشدّدة في مراقبة ومنع العمليات المالية غير المشروعة، حرصاً منا على نظافة مؤسساتنا وهياكلها بالدرجة الأولى، والتزاماً بالتوجهات الدولية التي تدأب المصارف على تطبيقها ضماناً لإنخراطها الكلي في الصناعة المصرفية العالمية.

بالمقابل، فإنه في الوقت الذي نتواصل فيه عملية العولمة والتحرّر على مستوى العالم، وما انتجته من فوائد ومكاسب لعدد من الدول، فإننا نرى مسلسل الأزمات العالمية يزداد فصولاً يوماً بعد يوم. وهذا ما يعزّز أهمية وضرورة إيجاد الحكم السليم في الاقتصاد العالمي وقطاع الشركات المالية وغير المالية.

□ كيف تقوّمون عمليات الدمج المصرفي الحاصلة في القطاع المصرفي العربي، وماذا عن التجربة اللبنانية في هذا المجال؟

ينشأ التجميع أو الدمج المصرفي بحصيلة عوامل متعددة منها ما يعود إلى صعوبات معينة ومنها ما يرتبط برغبة المساهمين في الخروج من القطاع فتلجأ الوحدة المصرفية للإندماج بوحدات أخرى قادرة على استيعابها. ومنها أيضاً ما يعود إلى قرار ذاتي وموضوعي بالتجمع وتكبير الحجم والحصة السوقية والتخفيف من الأعباء واكتساب قدرات إضافية في قوة المركز المالي ومخططات التوسّع محلياً وإقليمياً، فيتوافق طرفان أو أكثر على الإندماج كخيار استراتيجي.

وفي اعتقادنا أن الدمج بمفهومه الاستراتيجي أي إنشاء كيانات مصرفية أكبر وذات تأثير وحصة سوقية أشمل بات من الخيارات الجدية المطروحة القابلة للتحوّل إلى قرارات تنفيذية قياساً إلى نمو اقتصادات المنطقة والتفاعل الايجابي للأسواق مع هذا النوع من الأحجام والقيمة المضافة التي يمكن اكتسابها محلياً وخارجياً. وقد شهدنا في لبنان وبعض البلدان العربية تحركات في هذا الإتجاه لم تبلغ بعد مراحلها النهائية.

وكما يشكّل الدمج الثنائي بين المصارف الكبيرة أو الدمج متعدّد الأطراف بين المصارف الأقل حجماً، منفذاً حيوياً لإنشاء كيانات مصرفية أكبر حجماً وأكثر قدرة على مواجهة التحديات وخدمة الخططات والطموحات، فإنه يقع في الإطار ذاته، مبادرات التكبير من الداخل عبر زيادة الرساميل والأموال الخاصة وتملّك وحدات مصرفية أو تأسيس مصارف تابعة خارج الحدود. وفي اعتقادنا، أن انخراط القطاع المصرفي اللبناني والعربي في مثل هذا النوع من المبادرات والعمليات جاء في توقيت ملائم من ناحية الأسباب والنتائج المرتقبة باعتبار أن القطاع المصرفي والمالي في أي بلد، هو صمام الأمان للاقتصاد الوطني وممول أنشطة قطاعيه الخاص والعام، وهو ايضاً

والجنوبية (البرازيل). إضافة إلى أوروبا (فرنسا، سويسرا) وأفريقيا.

– تطوير البنية الإلكترونية وتحديثها بشكل مستمر وفق أرقى المواصفات العالمية، مما يتيح للبنوك اللبنانية فتح نوافذ افتراضية في كل أنحاء العالم.

– زيادة حجم التعاملات وإصدارات الأوراق اللبنانية في الأسواق الدولية، حيث حاز لبنان مركز الصدارة في المنطقة بحجم إصداراته العامة والخاصة، وقد اكتسبت مؤسساته خبرات إضافية في التعامل مع هذه الأسواق، تؤهلها لإدارة وتسويق إصدارات مماثلة لدول ومؤسسات في المنطقة.

ووفقاً لذلك ومع وجود مقومات إضافية بطبيعة النظام الاقتصادي القائم في لبنان منذ الإستقلال، نحن نعتقد أن الهوية الإقليمية والدولية للمصارف اللبنانية هي جزء من استراتيجياتها ومخططاتها، وبات لديها من الكفاءة والمهنية والخبرة ما يكفي لوضع خطواتها وتنمية أعمالها في هذا الإطار، ضمن المعايير المطلوبة والرشيدة لإدارة المخاطر والتعامل مع واقع الأسواق المستهدفة، وهذا ما يكسبها أيضاً مزايا تنافسية لإدارة التعامل بكفاءة عالية مع متطلبات العولمة وانفتاح الأسواق وفي جذب الإستثمارات الآمنة والمربحة إلى لبنان.

وكما هو معلوم، فإن مصرف لبنان يدعم التوجه الإقليمي والخارجي للمصارف وقد سمح لها أخيراً بالتسليف أو بالإستثمار والتوظيف بأوراق مالية خارجية ضمن مواصفات محددة أولاً لجهة تصنيف المؤسسات الخارجية، الذي يجب أن لا يقل عن درجة BBB، وثانياً لجهة الحجم الكلي للإستثمار أو التوظيف بحدود سقف 25% من رأسمال المصرف.

ومن الواضح، أن منح المصارف اللبنانية هامش حركة التوظيف في الأسواق الخارجية يتكامل تماماً مع توسع وجودها المباشر وغير المباشر في الأسواق الإقليمية والدولية، كما يسمح بتوزيع محفظتها الإستثمارية بشكل أشمل وأكثر مراعاة للمعايير الدولية سواء منها المتطلبات الجديدة للجنة بازل، أو ما يتعلق بمؤسسات التصنيف الدولية، حيث إن الإستثمار في الأسواق الخارجية يساعد المصارف اللبنانية على تخطي التصنيف السيادي للدولة خصوصاً مع وجود فروع أو مكاتب تمثيل أو وحدات مستقلة تابعة، قائمة في الأسواق الخارجية.

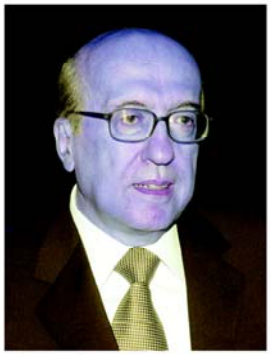

د. طربيه: الإستقرار السياسي عامل منشّط للإقتصاد

□ كيف يمكن الاستفادة من الدعم الدولي من خلال الفرص المتاحة اليوم للبنان؟

على رغم الضبابية التي تسود معالم المرحلة المقبلة، والمرتبطة أساساً بمجرى التحقيقات الدولية ونتائجها النهائية، فإننا نتوقع بدء مرحلة جديدة من النهوض والنمو. ويزيد من اندفاعنا بإتجاه هذا الإعتقاد، القدر العالي من الإحساس بالوطنية وبالمسؤولية الذي أبدته مختلف شرائح الشعب اللبناني في التفاعل مع الأحداث وفي إنجاز إستحقاق الانتخابات النيابية، وهذا ما حاز إعجاب العالم بأكمله، الذي أشاد دولاً ومؤسسات بالمستوى الراقي والحضاري الذي ميّز التحركات الشعبية وردات الفعل، وبالأخص في التظاهرات السلمية المليونية التي لم يشهد لبنان مثيلاً لها من قبل.

ولا نغفل في هذا الإطار، دور المجتمع الدولي واهتمامه المباشر والشديد بمجمل الأوضاع القائمة ومعطياتها ومسارها المستقبلي، حيث نأمل لاحقاً ببدء مرحلة ترسيخ الاستقرار السياسي وترجمة وعود المجتمع الدولي بدعم اقتصادي ومالي يضعنا مجدداً على سكة النمو والاستثمار الأمثل لمزايا لبنان الاقتصادية والتعامل الإيجابي مع تعاظم الثروات والرساميل في المنطقة الناجمة، بصورة خاصة، عن الارتفاعات القياسية في أسعار النفط.

وقد أكدنا دائماً على أهمية الاستقرار السياسي كعامل محفز لتنشيط الاقتصاد وتأمين المناخ الملائم للنمو في ظروف طبيعية، وعلى رغم اكتساب الاقتصاد ميزة التعايش مع أجواء سياسية سلبية، فإن الأوضاع بعد 14 شباط/فبراير هي غيرها ما قبله، فالبلد يشهد مجموعة تطورات متسارعة ذات ارتباطات وأبعاد محلية وإقليمية ودولية، وليس من المناسب مطلقاً، أن يكون الشأن السياسي على ما تعوده السياسيون في السابق، بل إن الظروف المستجدة جعلت هذا الشأن وطنياً بامتياز لجهة ما يتعلق بمصير البلد ومستقبله.

ونحن على يقين، بأن معظم السياسيين، بغض النظر عن مواقعهم، يدركون هول ما حدث وتداعياته وأهمية التطورات اللاحقة، ونعتقد، بأن الجميع سيغلّب لغة العقل ويقدم مصلحة الوطن على أي مصالح أخرى، ولذا فإننا نرى أنه أمام الحكومة مهام أساسية لتعبيد الطريق أمام استعادة النمو ولتعزيز مناعة مجمل القطاعات الإنتاجية وفي مقدمها القطاع المصرفي، وأبرز هذه المهام:

– مساهمة القطاعات والمرجعيات كافة في حملة وطنية شاملة لإعادة ترسيخ الثقة الداخلية واستعادة ما فقد من الثقة الخارجية.

– وضع برنامج شامل للإصلاح المالي والاقتصادي بالتعاون مع المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية يستهدف خصوصاً بلوغ مرحلة عكس دينامية الدين العام والحد من تأثيره على الاقتصاد ونموه.

– إعادة الاعتبار لمشاريع الإصلاح الإداري وإعادة الثقة بالمؤسسات العامة والقضاء.

– بلورة وبدء حملة واسعة ومتكاملة لإعادة ترويج لبنان وقطاعاته.

– التأكيد على تنفيذ التزامات لبنان أمام المجتمع الدولي، بما في ذلك إعادة الاعتبار لإلتزامات باريس–2، تمهيداً لتثمير واستثمار الإستعدادات المعلنة للدول الكبرى بمساعدة لبنان على إعادة إنهاض اقتصاده.

وأود في هذا المجال، أن أؤكد على دعمنا وتأييدنا للتوجهات الإصلاحية للحكومة اللبنانية على كافة الأصعدة الاقتصادية، ونشدّد على أهمية سعيها لترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد، لأنه يشكّل صمام الأمان لأي نهوض وتنمية اقتصادية ومالية اجتماعية مرتقبة.

ولا شك أن لبنان اليوم أمام فرصة ذهبية جديدة، أقصد الدعم الدولي الجديد للبنان في إصلاحاته، التي تعهدت بها الحكومة الحالية، وعلينا كلبنانيين، في القطاعين العام والخاص، أن ننتهز هذه الفرصة وعدم تفويتها كما فاتتنا

المصرفية الحديثة ومواكبة الجديد منها على الصعيد العالمي، سواء بالنسبة للكفاءات البشرية أو بالنسبة للأجهزة والمعدات، حيث يمكننا التأكيد، بأن الإستثمار في التكنولوجيا يشكل أحد أهم أبواب الانفاق لدى المصارف اللبنانية.

وبناءً على كل ما تقدم، فإننا نعتقد أن لبنان بمزاياه الطبيعية والاستثمارية في مجالات اقتصادية متعددة بالأخص المصرفية والمالية، يمكن أن يتقدم إلى مواقع أفضل على لائحة الدول الإقليمية المختارة القادرة على اجتذاب الإستثمارات وإدارتها في تمويل المشاريع الخاصة والعامة في لبنان ودول المنطقة.

وكما هو معلوم قد حقق لبنان بقطاعه المصرفي والمالي حضوراً قوياً في الأسواق المالية الدولية خلال السنوات الماضية. واكتسب خبرات مميزة في عمليات أسواق الرساميل وباتت مؤسساته مؤهلة للعب دور وساطة مالية بمواصفات عالية لصالح الحكومات والمؤسسات في المنطقة. وسيكتسب هذا الدور دون شك قيمة مضافة كبيرة من خلال الشراكات أو التحالفات مع المؤسسات الإقليمية والخارجية التي تتمتع بإمكانات تمويلية كبيرة.

ونحن نعتقد أيضاً، أنه بالرغم من عوامل الإرباك القائمة حالياً في المنطقة، فإن الاحتياجات الإنمائية وتطوير البنى التحتية وإقامة بنى حديثة هي من المهام التي تحظى بأولوية لدى الحكومات، كما يخوض لبنان حالياً ولسنوات عدة مقبلة ورشة متكاملة للتخصيص والتسنيد، مما سيوفر فرصاً كبيرة للتمويل والإستثمار. وهما من أهم أدوات العمل التي يمكن مواكبتها عبر المصارف اللبنانية الحاضرة بقوة، بما تملكه من كفاءات علمية وخبرات وإمكانات لتكون الأداة والقناة الفاعلة لتأمين التواصل الإيجابي بين المستثمر وهذه المشاريع، كذلك الأمر بالنسبة للمصارف اللبنانية في الأسواق الخارجية التي نعتقد أنها ستكون من الوحدات المصرفية والمالية المتميزة باهتمامها وبنوعية أعمالها.

□ شهد العام 2005 حركة انتشار سريعة للمصارف اللبنانية نحو الأسواق الإقليمية كسوريا ومصر والسودان والجزائر، مع توجه ناشط لإفتتاح فروع جديدة في بعض دول الخليج. كيف ترون هذه الخطوط من الناحية المصرفية، وما هي آثارها الإيجابية على القطاع المصرفي اللبناني؟

قياساً على تنامي قوة وقدرات القطاع المصرفي اللبناني ومضافاً إليه الإنتشار الديموغرافي الخارجي الواسع للبنانيين، لجهة وجود جاليات عاملة أو مغتربة في الخارج يفوق تعدادها أربعة أضعاف المقيمين، ونظراً لضيق السوق الداخلي في استيعاب القدرات المتنامية للمصارف، فإن تطلع القطاع إلى الأسواق الخارجية بحثاً عن منافذ جديدة للعمل والاستثمار يشكل أحد الخيارات الاستراتيجية المتبعة ويعزز التواجد الخارجي السابق، كما يحقق اختراقات نوعية وأكثر شمولاً للأسواق الدولية، وعموماً فإن أغلب استراتيجيات المصارف تركز حالياً على:

– التعامل بمهنية واحتراف مع الفرص المعروضة أو الموجودة في الأسواق القريبة أو الأبعد جغرافياً التي تشكّل امتداداً طبيعياً وتاريخياً للاقتصاد اللبناني، والأخص في سوريا والأردن، وربما العراق بعد تحول اقتصاده إلى مفهوم اقتصاد السوق، والتمدّد إلى أسواق جديدة في السودان والجزائر واليمن ومصر، وأي أسواق تتوافر فيها الفرص المناسبة بالأخص الأسواق العربية والإسلامية.

– تعزيز شبكة العلاقات المتنامية مع مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، وهي أيضاً شبكة تاريخية تشمل أوجه التعاون المختلفة من الشراكة والرسملة إلى التوظيف والإستثمار والتواجد المباشر.

– تنمية الإنتشار المصرفي اللبناني في الدول والأسواق التي تستضيف جاليات لبنانية عاملة أو مغتربة، ويقع في هذا النطاق، التواجد في الأسواق الأميركية الشمالية (كندا)

الجديدة ليست جهداً فردياً، بل يقتضي أن تكون مشروعاً تنظيمياً على مستوى الأسواق المصرفية ككل تشارك فيه كافة الأطراف المعنية من سلطات نقدية، ورقابية ومالية واقتصادية ومصارف ومؤسسات لكل منها دور فاعل في إنجاح هذه المهمة، نظراً لما ستلحقه المتطلبات الجديدة لإتفاقية بازل من التزامات ومتغيرات قد تعيد النظر بالعمل المصرفي برمته وتلقي بظلالها على كافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية في القطاعين العام والخاص وعلاقاتها بالمنظمة المالية الدولية من مصارف دولية ووكالات تقويم عالمية ومؤسسات مالية عالمية.

وفي المحصلة، فإن السعي المبكر لمواكبة الالتزامات الجديدة واكتساب المصارف القدرات المطلوبة سيتيحان حكماً للمصارف الحفاظ على انخراطها الكلي بالصناعة المصرفية الدولية والإلتزام بكافة متطلباتها ومنها توجّهات "بازل–2".

وبالفعل، فإن القطاع المصرفي اللبناني ومن ضمنه مصرفنا يستمر بالاستعداد للتفاعل الايجابي مع متطلبات "بازل–2"، من خلال توسيع قاعدة المساهمين ووضع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وذلك بموازاة الالتزام بسائر المعايير والقواعد المعتمدة أو المرتقبة للصناعة المصرفية الدولية، والتي يعمل على نشرها بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومجموعة غافي وغيرها من الجهات المعنية بالاستقرار المالي والدولي، إضافة إلى تطبيق القواعد الدولية للمحاسبة والتدقيق وتطوير العمل الإداري والمحاسبي باتجاه تحسين الشفافية وترشيد الإدارة.

وبناءً على ما أنجز في هذا الاتجاه، والتنفيذ المدروس والمتدرج للمتطلبات المالية والإدارية والفنية، يمكننا القول بأن القطاع المصرفي عموماً ومصرفنا خصوصاً في موقع ملائم للغاية لتطبيق المعايير الجديدة وفق الصيغة التي سيقررها البنك المركزي، ولجنة الرقابة على المصارف.

□ وسط الفورة النفطية والفوائض الكبيرة التي تعيشها البلدان النفطية،

كيف تتوقعون أن يؤثر هذا الكم من السيولة على القطاع المصرفي اللبناني؟

يزخر القطاع المصرفي اللبناني بإمكانات وطاقات متنامية بنيوية ومالية وبشرية، شكلت على الدوام أحد أهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين بمواجهة المصاعب والأزمات التي يتعرض لها على اختلاف أنواعها. كما شكلت أحد أهم الجسور للتمدد الاقتصادي الخارجي، على خطي استقطاب الرساميل والاستثمارات والانتشار والتواجد في الأسواق الإقليمية والدولية واكتساب مزايا تنافسية لمواجهة متطلبات العولمة واتفاقات تحرير الأسواق.

وخلال السنوات الماضية شهد القطاع عملية إعادة هيكلة تأسست على بنية نظام مصرفي سليم ومواكب للمعايير والمواصفات الدولية كانت كفيلة بعودة القطاع، في فترة قياسية، لاحتلال مكانته المعهودة في الاقتصاد الوطني وليكتسب ما يلزم من قدرات ومميزات تنافسية تؤهله لتعزيز دوره الإقليمي والخارجي وفق أهم المؤشرات التي يتم تنميتها باستمرار وأهمها:

– حيازة القطاع المصرفي على موجودات تقارب 70 مليار دولار، أي ما يزيد عن 3,5 أضعاف إجمالي الناتج المحلي، وما يضاهي موجودات القطاعات المصرفية في بلدان إقليمية غنية بمواردها النفطية.

– وجود بنية قانونية متطورة، عمادها نظام السرية المصرفية الذي يكاد ينفرد به لبنان ليس في المنطقة فحسب، بل مع دول معدودة في العالم، من دون الإخلال بالمعايير الدولية الحديثة في الإفصاح والشفافية ومكافحة الأموال غير المشروعة عبر القانون رقم 318/2001.

– استقطاب القطاع المصرفي لمهارات وكفاءات دولية في مجال الأعمال المصرفية والمالية والإستثمارية، سواء من جيل الشباب الذين يحملون شهادات عالية من جامعات مرموقة، أو من ذوي الخبرات في العمل المصرفي والمالي الحديث وجلهم من اللبنانيين الذين تمرسوا العمل بمؤسسات دولية.

– تطوير شامل لبيئة الأعمال والوسائل المستخدمة بما يتوافق مع تطلعات المتمولين والمستثمرين واحتياجات الأسواق، وبشكل خاص بالنسبة للخدمات والمنتجات المرتبطة بالعمل المصرفي الحديث.

– استقدام واستخدام التكنولوجيا

من موقعه كرئيس لإتحاد المصارف العربية، وكرئيس لمجموعة الإعتماد اللبناني، وانطلاقاً من تجربته المميزة كرئيس سابق لجمعية مصارف لبنان، كان لا بد أن يتشعب الحديث مع الدكتور جوزف طربيه ليخرج من إطار التجربة اللبنانية إلى واقع القطاع المصرفي العربي، خصوصاً لجهة أداء المصارف العربية واستحقاقات "بازل–2" وعمليات الدمج، وتوسع المصارف الأجنبية في المنطقة، ومستقبل الصيرفة الإسلامية، وصولاً إلى التجربة اللبنانية وانعكاسات الفورة النفطية والفوائض الكبيرة التي تعيشها البلدان النفطية على القطاع المصرفي اللبناني.

يؤكد الدكتور طربيه في حديث إلى مجلة "إتحاد المصارف العربية"، أن القطاع المصرفي اللبناني يزخر بإمكانات وطاقات متنامية بنيوية ومالية وبشرية شكلت على الدوام أحد أهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين بمواجهة المصاعب والأزمات التي يتعرض لها على اختلاف أنواعها.

ورأى أن لبنان يخوض حالياً ولسنوات مقبلة ورشة متكاملة للتخصيص والتسنيد، مما سيوفر فرصاً كبيرة للتمويل والاستثمار، وهما من أهم أدوات العمل التي يمكن مواكبتها عبر المصارف اللبنانية، الحاضرة بقوة بما تملكه من كفاءات علمية وخبرات وإمكانات لتكون الأداة والقناة الفاعلة لتأمين التواصل الإيجابي بين المستثمر وهذه المشاريع.

وأوضح، أن موجودات المصارف العربية تجاوزت الألف مليار دولار بحصيلة النمو المحقق في العام 2005، وسجلت هذه المصارف تقدماً جديداً في تعبئة المدخرات الوطنية وفي تنويع أدواتها وقنواتها على جوانب الإدخار والتمويل وإدارة الأصول.

وأكّد الدكتور طربيه، سعي إتحاد المصارف العربية الدائم إلى معايير مشددة في مراقبة ومنع العمليات المالية غير المشروعة، حرصاً من الإتحاد على نظافة المؤسسات العربية وهياكلها، وإلتزاماً بالتوجهات الدولية التي تدأب المصارف على تطبيقها ضماناً لإنخراطها الكلي في الصناعة المصرفية العالمية.

وتحدث الدكتور طربيه عن دور الإتحاد في توفير الدعم التقني والتدريبي للقطاعات المصرفية والمالية العربية في مجال تطوير بنيانها الداخلي على كافة الصعد.

مجلة "إتحاد المصارف العربية" التقت الدكتور جوزف طربيه، وكان معه هذا الحديث:

□ هل تعتقدون أن مصرفكم قد اتخذ كل الترتيبات من أجل الالتزام ببازل–2، وتطبيق المعايير المصرفية الجديد؟

إن بدء العمل باتفاقية بازل الجديدة سيكون ما بعد العام 2007، خصوصاً لمصارف دول المجموعة العشر (G10)، وقد يعتقد البعض بأنه لدى المصارف متسع من الوقت للإلتزام بالمعايير الجديدة التي ستفرضها هذه الاتفاقية، إلاّ أنه عند الغوص في دقائق المتطلبات الجديدة لناحية الرساميل الإضافية المطلوبة والنظم والإجراءات ووسائل قياس الخاطر وتأهيل الكوادر في المصارف والسلطات الرقابية على السواء ووضع الآليات والسياسات اللازمة موضع التنفيذ، يتبين لنا بأن الفترة التي تفصلنا عن موعد بدء سريان مفعول الاتفاقية هي بالكاد كافية لإتمام ما تتطلبه الإتفاقية الجديدة.

ومن الحتم أن يتم وضع المصارف كافة في صورة ما ينتظرها من موجبات في ظل الإتفاقية الجديدة، وهذا ما سعت إليه السلطات النقدية اللبنانية وجميع المصارف في لبنان والدول العربية عبر التنسيق والتعاون وورش العمل والحلقات التدريبية التي أقامتها بهذه الصدد، والتي خلقت وعياً لدى الجهاز المصرفي حول هذا الموضوع. كما أن المهمة التي تنفذها جمعية المصارف بوضع الأدلة المطلوبة بموجب إتفاقية بازل–2 وتعميم هذه الأدلة اللازمة على المصارف لبلورتها، وفقاً لأوضاعها الخاصة كان لها الأثر الجيد في استكمال التحضيرات المطلوبة للتطابق مع الاتفاقية الجديدة.

وتواصل اللجنة المشتركة بين السلطات النقدية (البنك المركزي ولجنة الرقابة) وجمعية المصارف في لبنان بلورة وتنفيذ خطة العمل المطلوبة من المصارف لمواجهة الاستحقاق المنتظر في الإتفاقية الجديدة، بما في ذلك تدعيم وتحصين ملاءة المصارف وقوة مراكزها المالية تتراوح بين 14 و17% في السنوات الماضية أي ضعف المعدل المطلوب بمعايير بازل السائدة.

ومن المهم التأكيد بأن الخطوات التحضيرية المطلوبة للإلتزام بإتفاقية بازل